الرخام والجرانيت .. ثروة تعدينية واعدة
متى تدخل ساحة الاستثمار ؟

□ تمتلك بلادنا مخزوناً استراتيجياً من الثروات المعدنية المتنوعة وتعد صخور الرخام والجرانيت من أهم الصخور التعدينية المستخدمة في حياتنا اليومية تدخل في عدد من الصناعات المحلية وفي مجالي البناء والزينة وبحسب تقارير احصائية صادرة عن هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية بوزارة النفط بأن إجمالي الاحتياطي الجيولوجي من الجرانيت تقدر بحوالي (١,٦) مليار م٣ وأكثر من ٩٠٠ مليون م٣ احتياطي الرخام حيث وقد تم تحديد اكثر من (٤١) موقعاً للرخام في عدد من المناطق.

وحول مدى استغلال صخور الرخام والجرانيت والصعوبات التي تواجه المستثمرين والمصنعين لتلك الصخور التقينا بعدد من تلك الجهات ذات العلاقة نستعرضها في سياق التحقيق التالي:

تحقيق / أحمد الاسد - بلقيس الحنش

□ م /عامر الصبري

□ حسن الكبوس

□ د محمد القدسي

الدكتور محمد عبدالباري القدسي : استاذ الجيولوجيا - قسم علوم الارض والبيئة - امين عام اللجنة الوطنية اليمنية للتربية والثقافة والعلوم يقول : ان عملية تحقيق استثمار صناعي في مجال الرخام والجرانيت يتم من خلال تفعيل قانون المناجم والمحاجر وتشجيع التصدير الى الاسواق الخارجية ومنع المستورد من الصخور لاسيما الجرانيت والرخام نظراً لوجودها في بلادنا بكميات كبيرة على اعتبار أن استغلالها سوف ينعش الاقتصاد الوطني ويشغل أيادي عاملة وهذا طبعاً لا يتم إلا من خلال إيجاد البنية التحتية المناسبة للمناجم والمحاجر مثل الكهرباء والطرقات ووسائل النقل من والى المناجم والمحاجر ومناطق وجود تلك الخامات بصورة عامة .

بناء مرافىء

ويضيف : كما يجب علينا استغلال الشركات الاجنبية الراغبة في الاستثمار بهذه المعادن الثمينة وذلك من خلال ضمان تصدير تلك الصخور بطرق علمية وإنشاء المناجم بطرق هندسية وحفظ حقوق الشركات والافراد الذين سيعملون على التصدير لتلك الصخور كما ان بناء المرافئ في البحار لا سيما في خليج عدن وسواحل المناطق التي تتواجد بها تلك الصخور شيء هام وضروري لتشجيع التصدير بكميات كبيرة .

كما يجب العمل بدليل الاستثمار اليمني للمعادن والصخور الذي اصدرته هيئة المساحة الجيولوجية بهدف تنشيط الاستثمار في هذا المجال لكي يعود على الوطن بالخير والنماء وتستغل الثروة المعدنية استغلالاً كاملاً .

مشهود لها

ولتقوية البيئة الاستثمارية لهذه الموارد الطبيعية الهامة يجب ان يتوفر الآتي:

- زيادة الطاقة الكهربائية .
- استيراد التقنية الثقيلة والتكنولوجيا المطلوبة لمناجم ومقالع الصخور .
- تطوير البنية التحتية كالطرقات ووسائل النقل وتدريب الكوادر على طرق وآليات قطع الرخام وحسن استغلال المناجم وتشجيع الصناعات المحلية المختلفة من هذه الصخور ومنع استيراد المواد الخام والمصنعة وذلك حفاظاً على الثروة الوطنية وحمايتها من اغراق الاسواق اليمنية بالرخام والجرانيت المستورد على الرغم من تفوق منتجاتنا الوطنية في الجودة والتي اصبح مشهوداً لها على الصعيدين الاقليمي والدولي

□ ١,٦ مليار م٣ حجم الاحتياطي الجيولوجي للجرانيت وأكثر من ٩٠٠ مليون م٣ من الرخام .

□ ضرورة توفير البنى التحتية وتفعيل قانون المحاجر وتشجيع التصدير للأسواق الخارجية

منذ القدم وليس من اليوم فقط.

الاخ / يحيى احمد الجالدي ـ احد العاملين في مؤسسات القطاع الخاص العاملة في هذا المجال ـ يقول : هناك العديد من العوائق التي تواجهنا كمستثمرين في مجال صناعة الجرانيت تتمثل في أن سكان المناطق التي تتوفر فيها تلك الصخور يدخلون في مشاكل مع المستثمر ويطلبون منه تقسيم العائد بدعوى ملكيتها وهذا بدوره يؤثر على نشاط المستثمر مما يتسبب في توقف العمل في المشروع بصفة نهائية على الرغم من وضوح قوانين الاستثمار في هذا الصدد ، إلا انها لم تطبق على ارض الواقع .

اما المشكلة الاخرى التي تواجه المستثمرين في هذا المجال تعدد جهات الجباية والضرائب وهذا يدفعنا كمصنعين الى رفع اسعار السلع المصنعة داخلياً كما اننا لا نستطيع منافسة الصناعات المستوردة من دول الجوار بالإضافة الى استيراد المواد الخام مما يتسبب في تراجع الاستثمار ويدفع المستثمرين الى اقتناء المواد الخام المستوردة بدلاً من الاستخراج لها محلياً وبالتالي فإنه يجب على الدولة عدم السماح باستيراد تلك المواد وتشجيع الاستثمار المحلي في هذا المجال.

حماية المنتج

ويؤكد الأخ/ حزام قاسم الروحاني - مستثمر- أن خامات الرخام والجرانيت تعتبر من الثروات الطبيعية السيادية بموجب الدستور والقانون ولكنها غير قابلة للتنفيذ على الواقع العملي بالاضافة الى عدم وجود حماية للمنتج الوطني كما هو معمول به في دول الجوار بهدف تشجيع المستثمرين والمصنعين وعدم الزامية المشاريع الحكومية بتغطية احتياجاتها من المصانع المحلية كصناعة الرخام والجرانيت بدلاً من الاقبال على شراء المستورد وهو ما يعمل به في الوقت الراهن في بلادنا .

خط تصديري

وعن نسبة الانتاج المالية لبلادنا والتصدير للرخام والجرانيت يؤكد الروحاني أن نسبة الانتاج بسيطة جداً لعدة أسباب وفي مقدمتها عدم وجود بنية تحتية في المناطق التي تحتوي على تلك الخامات كالطرقات والكهرباء اضافة الى تملك اهالي تلك المناطق بأحقيتهم للخامات اما الجانب التصديري فهناك قليل من المصدرين يقومون بتصديرها الى بعض دول الجوار كما فقدنا خطاً تصديرياً مع الولايات المتحدة الاميركية وايطاليا نتيجة لأحداث ١١ سبتمبر لعام ٢٠٠١م ومع ذلك لدينا طموحات كبيرة في تطوير صناعة وتصدير الرخام والجرانيت وتلك الطموحات التي لاتحقق الا بتعاون حقيقي بين كل من القطاع الخاص والجهات الحكومية المعنية وذلك من خلال منح المستثمرين مدناً صناعية وتأمين عمليات استخراج الخامات لهم بموجب ترخيص من جهات الاختصاص وعدم تدخل المواطنين نظراً لما سيكون لتلك الثروات الطبيعية من مردودات كبيرة على اقتصادنا الوطني خاصة وأن سعر المتر المكعب من خام الجرانيت لا يقل عن ٢٠٠ $ وبلادنا تمتلك ثروة كبيرة منها بحاجة إلى استغلال.

□ حزام الروحاني

تسهيل الاجراءات

وعن دور الغرف التجارية الصناعية في دعم المستثمرين في مجال استخراج وصناعة الرخام والجرانيت يؤكد الأخ/ حسن الكبوس نائب رئيس مجلس ادارة غرفة الامانة ان هناك دوراً فعالاً تقوم به الغرف التجارية الصناعية في عموم محافظات الجمهورية في دعم المستثمرين في عمليتي استخراج وصناعة الرخام والجرانيت وغيرها من انواع المعادن الموجودة في بلادنا وذلك من خلال تمثيلهم لدى الجهات المعنية وتقديم كافة انواع التسهيلات لهم عن طريق فتح المجال امامهم لتكون لديهم سجلات تجارية وصناعية تكون لهم عوناً في تسهيل الاجراءات الروتينية سواء لدى وزارة الصناعة والتجارة والهيئة العامة للاستثمار وكذلك المنافذ الجمركية فيما يتعلق بالجانب التصديري وكذا استيراد وسائل النقل والحفر وتقديم كافة التسهيلات سواء كان في مجال الاستخراج لتلك الصخور أو في مجالي التصدير والتسويق الداخلي والخارجي وهذا الجانب ملموس على الواقع العملي ولا يستطيع احد إنكار دور الغرفة في مساندة أولئك المستثمرين والمصنعين خصوصاً في مجال مادتي الجرانيت والرخام كونها تدخل في الصناعات المحلية والبناء والزينة ..

وعن دور هيئة المساحة الجيولوجية والثروات والمعدنية في تنمية الاستثمارات وكذا الصعوبات التي تعيق المستثمرين في مجالي الجرانيت والرخام يحدثنا المهندس / عامر محسن الصباري نائب مدير عام التنقيب والترويج بالهيئة قائلاً :

يمكن القول بأن الهيئة تقوم بتقديم كافة التسهيلات للمستثمرين وذلك من خلال اصدار قانون المناجم والمحاجر بالاضافة الى عمليات الترويج للمعادن بصورة عامة وكيفية استخدامها باعتبارها ذات جدوى اقتصادية كبيرة يعول عليها في تنمية الاقتصاد الوطني باعتبارها من الموارد الطبيعية غير القابلة للنضوب أي المتجددة وعلى سبيل المثال فإن هناك احتياطياً جيولوجياً كبيراً جداً من مادتي الرخام والجرانيت متواجدة في عدد من مناطق الجمهورية وبقدر الاحتياطي الجيولوجي بنحو (١,٦) مليار م٣ منها ٨٠٤ ملايين م٣ غير مستغل و (١٩٤) مليون م٣ مستغل بشكل محدود و (٣٠٨) ملايين م٣ المستغل.

المحاجر

اما الاحتياطي الجيولوجي من الرخام فيقدر بحوالي (٩٧٦) مليون م٣منها ٨٥٣ مليون م٣ مستغل و ٢٣ مليون م٣ غير مستغل كما بلغ حجم الانتاج السنوي لأحجار البناء والزينة في عام ٢٠٠٣م بنحو (٣,٥) مليون طن فيما وصل عدد المحاجر الى ١٦٢ محجراً في عموم محافظات الجمهورية وعلى الرغم من وجود هذا الكم الهائل من الاحتياطي الجيولوجي لعدد من انواع المعادن بصورة عامة ومعادن الرخام والجرانيت بصفة خاصة إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تقف امام انطلاقة الاستثمارات الوطنية والاجنبية ومن المؤسف ان نقولها بأن هناك شركات انسحبت من هذا القطاع لأسباب عديدة منها غياب الوعي لدى الاهالي وقصور البنية التحتية وتحديداً الطرق والارصفة والموانئ البحرية .

مخاطرة مالية

ومن ضمن تلك المعوقات التي يتم توزيعها على النحو التالي : معوقات فنية تتمثل في نقص أجهزة ومعدات الدراسات والتحاليل المعدنية ، أجهزة استكشاف جيوفيزيائية ، حفارات أجهزة الرصد الزلزالي ونقص في البنى التحتية ، الطرق في مواقع تواجد الخامات المعدنية الواعدة ، موانئ بحرية مخصصة لنقل وتصدير الخامات المعدنية وضعف الترويج المعدني .

المعوقات الادارية تتمثل في المشاكل مع اهالي المناطق التي تتواجد فيها الخامات وكذلك تعدد الجهات المانحة للتراخيص الاستثمارية الامر الذي ادى الى سوء استخدام للخامات المعدنية اما المعوقات المالية فتتلخص في شحة المخصصات الموجودة للدراسات الجيولوجية والمعدنية وعدم وجودها يجعل القيام بها من قبل المستثمرين مخاطرة مالية بسبب المراحل التي تتطلبها عملية الدراسة التفصيلية لاستغلال الخامات المعدنية بصورة عامة .

مساهمة فاعلة

وحول المقترحات والحلول التي تقدمت بها الهيئة الهادفة الى حسن استغلال المعادن والصخور الصناعية والانشائية في بلادنا وفي مقدمتها الرخام والجرانيت نظراً لزيادة استخدامها في الصناعات المحلية القائمة على المعادن الصناعية والانشائية والخروج برؤية مشتركة وواضحة لتفعيل هذا القطاع الحيوي لكي يسهم مساهمة فاعلة في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني فقد تم تلخيصها وتوزيعها على جهات الاختصاص المختلفة وفي مقدمتها الهيئة لتقوم بتنفيذ الدراسات الاستكشافية والتقييمية ودراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لتشجيع المستثمرين للدخول في مجال المعادن والترويج للفرص الاستثمارية، المتاحة ونشر نتائج تلك الدراسات والتنظيم والمشاركة بالفعاليات والمؤتمرات المحلية والاقليمية والدولية لعرض الخامات المعدنية المتوفرة في بلادنا وانشاء شركة تعدين مختلطة تساهم في الأعمال والتطوير للدراسات واستغلال المعادن والصخور الصناعية والانشائية .

اما عن دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي فيتمثل في ايجاد التمويل لتوفير الأجهزة والمعدات الضرورية لتنفيذ الدراسات وتحليل الخامات لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية فيما نلخص دور وزارة المالية في زيادة المخصصات المالية اللازمة للدراسات الاستكشافية التفصيلية والتقييمية وتطوير مجال الترويج المعدني لجذب الاستثمارات وعلى وزارة الصناعة والتجارة العمل على اقامة مناطق صناعية مخصصة للمواد الصناعية والانشائية والتسويق للخامات المعدنية وتسهيل اجراءات تصدير الخامات المعدنية لرفع قدرتها التنافسية في الاسواق العربية والعالمية وعلى الهيئة العامة للاستثمار التنسيق معنا بالهيئة في مجال الترويج المعدني للتعريف بالفرص الاستثمارية في هذا القطاع بالتعاون مع وسائل الاعلام المختلفة بالاضافة الى الجهات الاخرى ذات العلاقة .

□ تعدد الجهات المانحة للتراخيص .. وتدخل الأهالي أبرز المعوقات.